القواعد الحاكمة فى دعم المنتجات الصناعية*

ترجمة :أحمد هاشم خاطر**

ملخص

توضح "اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية" (SCM) و"اتفاقية الزراعة"، قواعد الجات المتعلقة بالدعم الوارد فى المادة ١٦. وبصفة عامة، تنطبق اتفاقية SCM على المنتجات الصناعية؛ بينما تغطى نصوص اتفاقية الزراعة المنتجات الزراعية.

وتعترف اتفاقية (SCM) بأن الحكومات تستخدم الدعم لتحقيق أهداف سياسات مختلفة. ومع ذلك، فإنها تضمن حق الحكومات فى منح الدعم الذى يؤدى إلى آثار كبيرة مشوهة للتجارة، حيث تعتبر قواعدها معقدة.

وتقسم الاتفاقية الدعم إلى دعم محظور ودعم مسموح به. حيث يشمل الدعم المحظور دعم الصادرات. ففى الماضى كانت القاعدة ضد استخدام دعم الصادرات للمنتجات الصناعية، تنطبق فقط على الدول المتقدمة؛ ولكن الاتفاقية تتوسع لتطبيق هذه القاعده على الدول النامية أيضاً. وتتمتع الدول النامية بفترة انتقالية مدتها ثمان سنوات، يجب خلالها جعل ممارسات الدعم تتوافق مع القاعدة. وخلال هذه الفترة، لا تستطيع رفع مستوى دعم صادراتها. ولا تنطبق القاعدة ضد دعم الصادرات على الدول الأقل نموا، ولا على الدول النامية التى يقل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فيها عن ألف دولار أمريكى.

---

*هذا المقال هو الفصل الثامن من الكتاب بعنوان:
John Kraus. Business Guide to Uruguay Round. Commonwealth Secretariat, 1995.

** أ. أحمد هاشم خاطر: الامين الفنى للمجلة المصرية للتنمية والتخطيط- معهد التخطيط القومى .

ويعتبر كل الدعم غير المحظور مسموحاً بها. حيث ينقسم الدعم المسموح به إلى فئتين: دعم مرتبط بالسلوك actionable؛ ودعم غير مرتبط بالسلوك non-actionable.

وتقدم الاتفاقية نمطين من العلاج، عندما يؤدى الدعم الذى تمنحه الحكومات إلى "آثار عكسية" على المصالح التجارية للدول الاخرى.

وعندما تأخذ مثل هذه الآثار العكسية شكل الضرر المادى لصناعة محلية فى الدولة المستوردة، ترخص الاتفاقية لتلك الدولة بفرض رسوم تعويضية لموازنة الدعم. ولا يمكن فرض مثل هذه الرسوم إلا بعد إجراء الاستقصاءات والتحقيقات اللازمة، واقتناع سلطات التحقيق بوجود علاقة سببية بين الواردات المدعمة والضرر المادى للصناعة المعنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحقيقات لا تبدأ عادة إلا على أساس طلب من الصناعة المتأثره التى تدعى أن هذه الواردات تضر بها.

وفى حالة الضرر الشديد لصناعة محليةأو فى حالة الآثار العكسية الأخرى، تستطيع الدولة المستوردة عرض الموضوع أمام "هيئة تسوية المنازعات" (DSB) لضمان سحب أو تعديل الدعم الذى تقدمة هذة الدولة ،والذى تسبب فى حدوث اثار عكسية.

وتمنح الحكومات الدعم لتحقيق أهداف سياسات مختلفة. وهكذا يمكن تقديم الدعم لتشجيع تطور صناعات جديدة، أو تشجيع الاستثمار وإقامة صناعات فى أقاليم متخلفة من الدولة، أو لمساعدة الصناعات على تطوير الصادرات، أو لتحسين البنية التحتية للإنتاج الزراعى، وضمان مستوى دخل معقول للمزارعين.

وتعتبر قواعد الجات التى تحكم استخدام الدعم معقدة؛ وتختلف فى حالة المنتجات الصناعية عنها فى حالة المنتجات الزراعية؛ وتوضح "اتفاقية SCM " و"اتفاقية الزراعة" نصوص الجات الرئيسة المتعلقة بالدعم. حيث تنطبق نصوص اتفاقية SCM، مع استثناءات قليلة، على المنتجات الصناعية؛ بينما تتعلق نصوص اتفاقية الزراعة بالمنتجات الزراعية. ويعرض هذا الفصل قواعد اتفاقية الدعم، بينما يعرض الفصل الخامس عشر القواعد التى تنطبق على الزراعة.

تعريف الدعم، هدف اتفاقية (SCM) :

المادة الاولى :

فى ظل اتفاقية SCM؛ تعتبر الصناعة قد تلقت دعما عندما تؤول "فائدة" إلى الصناعة نتيجة لما يلى :

- التحويل المباشر للأموال من الحكومة (مثل المنح؛ أو القروض؛ أو إقامة العدالة، أو ضمانات الحكومة لسداد القروض؛

- تجاهل الحكومة للعوائد التى كان يجب أن تجمعها؛

- تقديم الحكومة للسلع أو الخدمات، أو شراء السلع.

ويعتبر مفهوم "الفائدة" ضرورياً لتحديد ما إذا كان الإجراء يمثل دعما أم لا. وبالرغم من أن الاتفاقية تقدم توجيهات محدودة فى هذه النقطة، إلا أنه يمكن القول كقاعدة عامة إن إجراء الحكومة الذي لا يتسق مع الاعتبارات التجارية يحقق فائدة. وهكذا فإن طرح الحكومة لسندات بشروط لا يقبلها المستثمر الخاص؛ أو تقديم قروض بشروط أكثر تفضيلية من تلك التى تقدمها المصارف التجارية، أو تقديم الحكومة السلع أو الخدمات بأقل من السعر السائد بالسوق؛ يحتمل أن ينقل منفعة،وذلك يمكن اعتباره دعما. إذ أن الاتفاقية لا تهدف إلى تقييد حق الحكومات بلا مبرر فى منح الدعم؛ ولكنها تهدف إلى منعها أو عدم تشجيعها على استخدام الدعم، الذى له آثار عكسية على تجارة الدول الأخرى.

ولتحقيق هذا الهدف، فإنها تصنف الدعم إلى: دعم محظور ودعم مسموح به.

- الدعم المحظور (الدعم الاحمر):

الدعم التالى يعتبر دعما محظورا

- (المادة الثالثة لاتفاقيةSCM) :

- ـ دعم الصادرات، أى الدعم الذى يرتبط بأداء الصادرات أنظر الإطار (١) للإطلاع على قائمة توضيحية.

- الدعم الذى يتوقف على استخدام السلع المحلية بدلا من المستوردة.

وفى الماضى ؛ كانت القاعدة التى تحظر استخدام دعم الصادرات للمنتجات الصناعية، تنطبق على الدول المتقدمة فقط ،ولكن الاتفاقية توسع تطبيق هذه القاعدة على الدول النامية. ومع ذلك، يمكن أن تقوم هذه الدول (مع بعض الاستثناءات) بالإلغاء التدريجى لاستخدام هذا الدعم خلال فترة انتقالية مدتها ثمان سنوات تنتهى فى ١ يناير ٢٠٠٣. وتتمتع هذه الدول أيضاً بفترة انتقالية مدتها خمس سنوات للتخلص من الدعم الذى يرتبط باستخدام المنتجات المحلية دون المستوردة. وتنتهى هذه المدة فى ١ يناير ٢٠٠٠. ويصف الإطار (١) نصوص الاتفاقية التى توسع المعاملة الخاصة والتفضيلية إلى الدول النامية، فيما يتعلق باستخدام الدعم المحظور والدعم والمسموح به.

الإطار (١)

قائمة توضيحية لدعم الصادرات المحظورة:

تعتبر اتفاقيةSCM قائمة توضيحية لدعم الصادرات المحظور؛ والتى تتضمن ما يلى:

- الدعم المباشر المبنى على أداء الصادرات.
- مشروعات احتجاز العملات التى تتضمن حوافز على الصادرات.
- تقديم مدخلات مدعمة لاستخدامها فى إنتاج سلع التصدير.
- الإعفاء من الضرائب المباشرة (مثل الضرائب على الأرباح المتعلقة بالصادرات).
- الإعفاء من، أو إعادة؛ الضرائب غير المباشرة (مثل VAT) على منتجات التصدير. والتى تزيد عن تلك التى تتحملها هذه المنتجات عند بيعها للاستهلاك المحلى.
- إعادة أو إرجاع رسوم الواردات(أى التعويضات والرسوم الأخرى) التى تزيد عن تلك المفروضة على المدخلات المستخدمة فى إنتاج سلع التصدير.
- برامج ضمان الصادرات التى تكون بمعدلات متميزة لا تناسب تغطية تكاليف البرنامج فى الأجل الطويل .
- ائتمان الصادرات بمعدلات أقل من تكلفة الاقتراض الحكومى؛ عندما يستخدم لضمان ميزة مادية فى شروط ائتمان الصادرات.

الدعم المسموح به:

(اتفاقية SCM ، المادتان الثانية والخامسة)

فى ظل قواعد الاتفاقية، يسمح للحكومات من حيث المبدأ بمنح الدعم بخلاف تلك الأشكال المذكورة أعلاه، والتى تعتبر محظورة. ومع ذلك، تصنف الاتفاقية الدعم المسموح به إلى فئتين:

- دعم مرتبط بالسلوك actionable.
- دعم غير مرتبط بالسلوك nonactionable.

وأصبحت الممارسة الشائعة تتمثل فى مقارنة تصنيف الاتفاقية للدعم بإشارات المرور.

حيث يسمى الدعم المحظور بالدعم الأحمر ،والدعم المرتبط بالسلوك بالدعم الأصفر، والدعم غير المرتبط بالسلوك بالدعم الأخضر.

الدعم المسموح به الذى يرتبط بالسلوك (الدعم الأصفر):

بصفة عامة، تستخدم الاتفاقية مفهوم "الخصوصية" لتصنيف الدعم المرتبط بالسلوك والدعم غير المرتبط بالسلوك. ويعتبر الدعم دعما خاصا، إذا كان قاصرا على:

- مشروع أو مجموعات من المشروعات؛
- قطاع صناعى أو مجموعة من الصناعات؛ أو
- منطقة جغرافية محددة تحت سلطة الجهة المانحة.

ويعتبر كل الدعم الخاص (بخلاف تلك الأشكال المحددة فى الجزء الثانى) دعما مرتبطا بالسلوك، إذا كان تسبب فيما تسميه الاتفاقية "آثار عكسية لمصالح الأعضاء الآخرين". حيث تأخذ هذه الآثار العكسية شكل:

- الإضرار الخطير بالصناعة المحلية؛
- الإضرار بالصناعة المحلية فى الدولة المستوردة؛
- إبطال أو إضعاف فوائد معدلات التعريفة المفيدة.

ويمثل أحد أسس العملية فى وجود "الأضرار الخطيرة بمصالح الدول الأخرى. ويحتمل أن يبدأ هذا المسار العملى عندما تؤدى المنتجات المدعمة إلى إزاحة صادرات الدولة المتضررة من سوق الدولة المدعمة أو دولة ثالثة.

ويصف الإطار (٢) المعايير التى تضعها الاتفاقية، لتحديد ما إذا كان الدعم الذى تمنحه الدولة تسبب فى أضرار خطيرة بمصالح الأعضاء الآخرين.

الإطار (٢)

المرونة المتاحة للدول النامية فى استخدام الدعم (اتفاقية SCM ، المادة ٢٧):

تعترف اتفاقية SCM بأن "الدعم يمكن أن يلعب دورا هاما فى برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية الأعضاء. ونظرا لهذا، فإنها تعترف أيضا بأن هذه الدول قد لا تكون قادرة على الالتزام مباشرة بالنظام الكامل للقواعد التى تضعها. وللسماح بالمرونة فى تطبيق القواعد، تنص الاتفاقية على معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية.

دعم الصادرات :

كما ورد سلفا، تنطبق قاعدة منح دعم للصادرات على الدول النامية، بعد فترة انتقالية مدتها ثمان سنوات، أى بحلول ١ يناير ٢٠٠٣. ومع ذلك، تحث الاتفاقية هذه الدول على التخلص من هذا الدعم تدريجيا خلال فترة الثمان سنوات، ولا يسمح لها بزيادة مستوى دعم صادراتها. ويمكن زيادة الفترة الانتقالية لسنتين أخريين، إذا طلبت دولة نامية ذلك.

ويطلب من هذه الدول أيضا أن تتخلص خلال فترة سنتين من دعم صادرات أى منتج أصبحت فيه تنافسية فى التصدير. وتعتبر الدولة قد وصلت إلى تنافسية التصدير فى منتج، إذا حققت نصيبا فى السوق العالمى قدره ٣,٢٥٪ لسنتين متواليتين. ولهذا الغرض يعرف المنتج بأنه جزء يسبق تسمية النظام المتجانس الذى طورته منظمة الجمارك العالمية لتصنيف التعريفات وإحصاءات التجارة.

تابع الإطار(٢)

وتعتبر الدول الأقل نموا والدول النامية منخفضة الدخل – التى يقل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فيها عن ١٠٠٠ دولار أمريكى – معفاة تماما من القاعدة التى تحظر دعم الصادرات. ومع ذلك، إذا اتضح أنها حققت تنافسية الصادرات فى أى منتج، فإنها تخضع للالتزام بالتخلص من دعم الصادرات الممنوحة لذلك المنتج خلال ثمان سنوات (مقارنة بفترة السنتين الممنوعة للدول النامية الأخرى).

ومع ذلك ، يظل دعم صادرات الدول النامية الأعضاء عملية مرتبطا بالسلوك، سواء من خلال تعدد الأطراف أو الرسوم المضادة .

- دعم تشجيع استخدام السلع المحلية:

تنطبق قاعدة حظر الدعم لتشجيع استخدام السلع المحلية بدلا من المستوردة على الدول النامية بعد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات (بحلول ١ يناير ٢٠٠٠) وعلى الدول الأقل نموا بعد ثمان سنوات (بحلول ١ يناير ٢٠٠٣).

- دعم تشجيع الخصخصة:

لتشجيع الخصخصة، تنص الاتفاقية على أن "الإلغاء المباشر للديون، ودعم تغطية التكاليف الاجتماعية، بأى شكل من الأشكال، شاملة التنازل عن الفوائد الحكومية .... من جانب حكومة الدولة النامية سيعامل على أنه غير مرتبط بالسلوك بصورة متعددة الأطراف، بشرط أن يمنح هذا الدعم لفترة محددة، وأن يكون طبقا لبرنامج خصخصة. ومع ذلك، تظل خاضعة لإجراءات مضادة.

• الدول المنخفضة الدخل التى يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى عن ١٠٠٠ دولار أمريكى هى: بوليفيا، الكاميرون، ساحل العاج، جمهورية الدومينيكان، مصر، غانا، جواتيمالا، جويانا، الهند، أندونيسيا، كينيا، المغرب، نيكاراجوا، نيجيريا، باكستان، الفلبين، السنغال، سريلاسكا، زيمبابوى. ومع ذلك، يجب على هذه الدول قبول الالتزام بمنع استخدام إعانات الصادرات عندما يصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فيها إلى ١٠٠٠ دولار أمريكى.

الإطار (٣)

معايير تحديد حدوث ضرر خطير بمصلحة دولة أخرى:

(اتفاقيةSCM ، المادة السادسة):

توضح الاتفاقية أنه يفترض حدوث ضرر خطير بمصلحة دولة أخرى ـ ضمن أشياء أخرى ـ عندما:

ـ يزيد الدعم الكلي والقيمي للمنتج عن ٥٪.

ـ يغطى الدعم خسائر التشغيل التى تتحملها الصناعة.

ـ يغطى الدعم ـ بخلاف إجراءات المرة الواحدة ـ خسائر التشغيل التى يتحملها المشروع؛ أو

ـ تقوم الحكومة بالتنازل المباشر عن الديون.

وفى جميع الحالات الأخرى، فإنه لكى يتقرر حدوث ضرر خطير فعليا، يجب على المتضرر أن يثبت أن أثر الدعم يتمثل فيما يلى:

- يزيح أو يعوق الواردات من دولة عضو أخرى إلى الدولة الداعمة.

- يزيح الصادرات إلى سوق دولة ثالثة.

ـ يخفض أو يكبح الأسعار بصورة كبيرة فى السوق المدعمة.

- يزيد نصيب الدولة المدعمة من السوق العالمى عن متوسط نصيبها فى السنوات الثلاث السابقة للمنتج أو السلعة المستفيدة من الدعم.

ويعتبر "الضرر المادى" أساسا آخر للعملية. وبالتحديد، فإنه يمثل الأساس الذى تستطيع الدولة المستوردة بناء عليه فرض رسوم مضادة على الواردات المدعمة التى تسبب ضررا لصناعتها المحلية.

ويعتبر الدعم الذى يسبب "إبطال وإضعاف" الفوائد التى يحققها نظام الجات مرتبطا بالسلوك أيضا. حيث يعتبر أن هذا الإبطال والإضعاف للفوائد قد تحقق عندما تجد دولة مصدرة أن قيمة الامتياز ـ فى شكل ربط التعريفة ـ الذى حصلت عليه فى المفاوضات التجارية بإبرام امتياز متبادل، قد انخفضت كثيرا لأن صناعة محلية فقدت نصيبها السوقى لصالح صناعة تستفيد من الدعم فى الدولة المستوردة.

الدعم المسموح به والذى يعتبر غير مرتبط بالسلوك (الدعم الاخضر):

(اتفاقية الدعم، المادتان الثانية والثامنة)

مع استثناءات قليلة، يعتبر كل الدعم الخاص المسموح به دعما مرتبطا بالسلوك. ويعتبر كل الدعم غير الخاص دعما غير مرتبط بالسلوك. وتعتبر برامج الدعم ـ التى تقدم الدعم على أساس معايير اقتصادية موضوعية، والتى تكون ذات طبيعة أفقية، و"لا تفضل مشروعات معينة على غيرها" ـ برامج غير خاصة. ولذلك فإنها تعتبر غير مرتبطة بالسلوك. وهكذا، فإن الدعم الذى تقدمة الحكومات للمشروعات الصغيره ومتوسطة الحجم ـ والتى تتحدد بناء على حجمها أو عدد العاملين فيها – عادة ما يعتبر دعما غير مرتبط بالسلوك.

وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر بعض الدعم الخاص غير مرتبط بالسلوك، بشرط أن تتفق الشروط الخاصة التى تحكم منح هذا الدعم مع قواعد الاتفاقية. ويشمل هذا الدعم ما يلى:

ـ الأنشطة البحثية التى تجريها المشروعات، بشرط تحقق شروط معينة.

ـ تكييف تسهيلات الإنتاج الحالية مع المتطلبات البيئية الجديدة، بشرط أن يكون الدعم إجراءا يحدث لمرة واحدة ولا يتكرر، وأن يقتصر على ٢٠٪ من تكلفة التكيف.

ـ المساعدة فى تنمية الصناعات فى مناطق متضررة، بشرط تحقق شروط معينة.

ولا تستطيع الدول المستوردة فرض رسوم تعويضية على المنتجات المستفيدة من الدعم غير المرتبط بالسلوك.

الإصلاحات المتاحة للصناعات المتأثرة وحكوماتها:

(اتفاقية SCM، المواد الرابعة والسابعة والتاسعة)

ـ ما هى الإصلاحات المتاحة للصناعات وحكومات الدول التى تعتبر أن مصالحها تتضرر بسبب الواردات المدعمة؟

ـ تنص الاتفاقية على نوعين من الإصلاحات: أولا، تستطيع الدولة التى تعتبر إما أنه يتم استخدام دعم محظور، أو أنها تتأثر عكسيا بمنح دعم مسموح به، أن ترفع الأمر أمام هيئة تسوية المنازعات (DSB)

التابعة لمنظمة التجارة العالمية للنظر فيه. وعندما تأخذ الآثار العكسية شكل "الضرر المادى" لصناعتها المحلية، فإن الدولة المستوردة تستطيع فرض رسوم تعويضية على المنتجات المدعمة المستوردة، بدلا من اللجوء إلى إجراءات تسوية المنازعات أنظر الإطار (٤) .

ومع ذلك، لاتفرض مثل هذه الرسوم إلا عندما تقرر المفاوضات التى تجرى على المستوى القومى، وبناء على طلب من الصناعة المتأثرة، أن الواردات المدعمة تسبب ضررا للصناعة المحلية. ولايمكن فرض رسوم تعويضية على المنتجات المستفيدة من الدعم غير المرتبط بالسلوك.

الإطار (٤)

الإصلاحات المتاحة للدول المستوردة فى ظل اتفاقية SCM:

(المواد الرابعة والسابعة والتاسعة):

هناك نوعان من الإصلاحات المتاحة للدولة المستوردة التى تعتبر أن استخدام الدول الأعضاء الأخرى للدعم يؤثر على مصالحها بصورة عكسية. إذ يمكنها أن تفرض رسوما تعويضية — بعد إجراء تحقيقات تلبية لطلب من الصناعة المتأثرة — إذا تقرر أن الواردات المدعمة تسبب ضررا ماديا للصناعة. ويمكنها أيضا عرض الأمر للنظر فية أمام هيئة تسوية المنازعات (DSB).

الدعم المحظور:

تستطيع أية دولة تعتبر أن دولة أخرى تستخدم دعما محظورا — إذا لم تؤد المشاورات الثنائية مع تلك الدولة الداعمة إلى سحب هذ الدعم – أن تعرض الأمر على هيئة تسوية المنازعات.

- الدعم المرتبط بالسلوك :

تستطيع الدولة التى تجد أن الدعم المرتبط بالسلوك الذى تمنحه دولة أخرى قد أثر عكسيا على مصالحها أن تحيل الأمر إلى هيئة تسويه المنازعات لتسويته، إذا ما فشلت المشاورات الثنائية فى التوصل إلى حل مقبول من الطرفين.

- الدعم غير المرتبط بالسلوك:

لا يمكن فرض رسوما تعويضية على المنتجات التى استفادت من الدعم غير مرتبط بالساوك.

تابع الإطار (٤)

ومع ذلك، فإنه عندما يكون لدى دولة "أسباب للإعتقاد" بأن برامج الدعم كانت لها "آثار عكسية خطيرة" على صناعتها المحلية، بحيث تسبب أضرارا يصعب إصلاحها، يمكنها أن تطلب التشاور مع الدولة التى تمنح الدعم. وإذا فشلت المشاورات، يمكنها أن تطلب من "لجنة الدعم والإجراءات التعويضية" (BC) التى تشكلت فى ظل SCM ، أن تحدد مدى وجود هذه الآثار. وفى كل الحالات الثلاث المذكورة سلفا، فإنه إذا ما فشلت الدولة المدعمة فى اتخاذ الخطوات المناسبة لتطبيق التوصيات المطروحة، يمكن أن تصرح هيئة تسوية المنازعات لجنة(SC) للدولة المتأثرة باتخاذ إجراءات تعويضية يمكن أن تؤثر على تجاره الدولة المدعمة.

وتضع اتفاقية الدعم قواعد وإجراءات تفصيلية لسلطات التحقيق لإتباعها فى تنفيذ التحقيقات، وحساب مقدار الرسوم التعويضية التى يمكن فرضها. ونظرا لأن القواعد التى تنطبق على فرض الرسوم التعويضية وعلى استخدام الإجراءات المناهضة للإغراق متشابهة، ونظرا لأنه فى معظم الدول تقوم نفس سلطات التحقيق بإجراء التحقيقات المتعلقة بفرض هذين النوعين من الرسوم، سيتم شرح هذه القواعد معا فى الفصل الحادى عشر.

مضافين عملية :

إن القاعدة المناهضة لاستخدام دعم التصدير للمنتجات الصناعية التى كانت فى الماضى تنطبق فقط على الدول المتقدمة – أصبحت الآن سارية على الدول النامية. (وتتمثل الاستثناءات فى الدول الأقل نموا والدول النامية التى يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى عن ١٠٠٠ دولار أمريكى). وتتمتع هذه الدول بفترة انتقالية مدتها ثمان سنوات (حتى ١ يناير ٢٠٠٣) تسحب خلالها نظم الدعم الموجودة فيها. وخلال هذه الفترة، لا تستطيع زيادة مستوى دعمها أو منح دعم لمنتجات لم تدعمها من قبل. ولذلك، يجب على المشروعات التى تستفيد حاليا من دعم التصدير أن تعد نفسها لسحب هذا الدعم الذى تقدمه حكومتها بنهاية الفترة الانتقالية إن لم يكن قبلها.

ويجب أن نذكر أنه بينما تسمح اتفاقية (SCM) للدول النامية باستخدام دعم الصادرات خلال الفترة الانتقالية، إلا أن الدول المستوردة تستطيع مواجهة هذا الدعم حتى خلال تلك الفترة إذا كانت تسبب ضررا لصناعتها المحلية. وينطبق هذا أيضا على الدول النامية التى تستثنى من القاعدة التى تحظر استخدام دعم الصادرات. ولذلك فإن استمرار دعم الصادرات من المنتجات التى تعتبر حساسة للاستيراد فى الدول المستوردة (مثل المنسوجات والجلود والمنتجات الجلدية) يعتبر محاطا بالمخاطر، بالرغم من أنه مسموح به فى ظل الاتفاقية. وهكذا فإنه من الضرورى للحكومات أن تتبنى سياسات للتجارة والصرف الأجنبى تزيل التمييز ضد صادرات بلادها، وتقلل الحاجة إلى دعم الصادرات. ومن الضرورى أيضا أن تدرس بالتشاور والتعاون مع مشروعاتها واتحاداتها المصدرة، ما إذا كان يمكن تقديم المساعدة عند الحاجةفى شكل دعم مسموح به، ويفضل ذلك الذى لا تعتبره الدول المستوردة دعما غير مرتبط بالسلوك. وفي هذا السياق، فإنه من الضروري أن نذكر أن الدعم الذى ليس موجها لصناعات معينة، والذى يطبق بصفة عامة، لا تستطيع الدول المستوردة مقاومته.